

Distr.: General
29 July 2020
Arabic
Original: English

التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2512 (2020)، الذي مدّد به المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب) حتى إغلاق البعثة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن أهم التطورات السياسية والأمنية والجنسانية والاقتصادية - الاجتماعية والمستجدات في مجال حقوق الإنسان في غينيا - بيساو منذ صدور تقريري المؤرخ 6 شباط/فبراير 2020 (S/2020/105). وهو يقدم أيضا معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ ولاية المكتب، والتقدم المحرز في عملية الأمم المتحدة الانتقالية توطئة للخفض التدريجي للبعثة وإغلاقها.

ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - منذ تقريري السابق (S/2020/105)، شهدت غينيا - بيساو نزاعا انتخابيا مطوّلا، بما في ذلك طعن قانوني قُدّم إلى المحكمة العليا بشأن نتائج جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية التي جرت في 29 كانون الأول/ديسمبر 2019. وصحيح أن تدخّل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) قد يسّر حل المأزق السياسي، ولكن مؤسسات الدولة قد أُعيقت بشدة عن تأدية وظائفها. وتدهورت الحالة على صعيدي الأمن وحقوق الإنسان بسبب تورط الجيش بشكل ملحوظ في الأزمة السياسية. وكانت هناك تقارير عن ارتكاب أعمال تعسّفية شملت الاحتجاز والترهيب وغير ذلك من التهديدات ضد من يُنظر إليهم كخصوم، بمن في ذلك الصحفيون. وتولّدت مخاوف إزاء عودة ظهور الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك على إثر ورود إفادات عن عودة أشخاص متهمين بالاتجار واستبدال مسؤولين في وكالات مكافحة الاتجار. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود المفروضة للحدّ من انتشارها إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الهشة. وفي الوقت نفسه، واصل المكتب تنفيذ خطة الأمم المتحدة الانتقالية، حيث يُتوخّى خروج البعثة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.



040820 040820 20-10005 (A)


ألف - الحالة السياسية

3 - عقب إعلان اللجنة الانتخابية الوطنية أن السيد أومارو سيسوكو إمبالو، مرشح حركة التغيير الديمقراطي، هو الفائز في الانتخابات الرئاسية، قام دومينغوس سيمويس بيريرا، مرشح الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا - بيساو وكابو فيردي (الحزب الأفريقي) برفع شكوى إلى المحكمة العليا، حيث طعن في سلامة المنهجية المتبّعة في إعداد جداول الأصوات. وفي 25 شباط/فبراير، تم أخيراً التوصل إلى حل للصدام الذي نشأ عن ذلك بين المحكمة العليا واللجنة بشأن ماهية الإجراء الصحيح الذي يتعين اتّباعه، فقد امتثلت اللجنة لأمر المحكمة، وأعادت عملية الجدولة وقدّمت التقرير الصادر عنها بكامل هيئتها إلى المحكمة، حيث أُكّد مرة أخرى فوز السيد إمبالو. ودفع ذلك السيد بيريرا إلى تقديم طعن قانوني آخر.

4 - وفي 27 شباط/فبراير، قبل أن تتمكن المحكمة العليا من الفصل في الشكوى، نصّب السيد إمبالو نفسه رئيساً. وترأس مراسم التنصيب نونو غوميز نابيام، نائب رئيس الجمعية الوطنية الشعبية وزعيم الجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو (الجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي)، مع توفير الأمن بواسطة الحرس الرئاسي للرئيس المنتهية ولايته جوزيه ماريو فاز. وفي تلك الأثناء، استولت القوات المسلحة على السيطرة المادية على جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك المحكمة العليا.

5 - وفي 28 شباط/فبراير، أصدر السيد إمبالو مرسومين، أحدهما بإقالة رئيس الوزراء أريستيدس غوميز وحكومته، والآخر بتعيين السيد نابيام ليحل محله. ووصف السيد غوميز تنصيب السيد إمبالو نفسه رئيسا بأنه غير قانوني. وناشد المجتمع الدولي إعادة النظام الدستوري. وأعربت جهات فاعلة وطنية أخرى أيضاً عن مخاوف من أن يكون البلد ماضياً في اتجاهه إلى حالة شلل سياسي. وأعربت الجماعة الاقتصادية في بيانين صادرين في 28 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس عن قلقها البالغ إزاء التطورات السياسية، وعن أسفها لتدخل الجيش في السياسة، ودعت إلى الوقف الفوري للأنشطة التي تهدد السلام. وحذّرت من أن الجناة قد يتعرضون لجزاءات.

6 - وفي 28 شباط/فبراير أيضا، أدى سيبريانو كاساما، رئيس الجمعية الوطنية الشعبية، اليمين كرئيس مؤقت أمام الائتلاف الذي يقوده الحزب الأفريقي في الجمعية. واتّخذ الائتلاف ذلك الإجراء مستندا إلى أحكام دستورية منطبقة على إثر خروج السيد فاز من الرئاسة. غير أن السيد كاساما أعلن استقالته في 1 آذار/مارس، مبررا ذلك بالشواغل الأمنية. واستأنف مهامه كرئيس للجمعية.

7 - وفي 29 شباط/فبراير، قام السيد إمبالو باستدعاء السيد نابيام لتأدية اليمين كرئيس للوزراء. وحضر المراسم النائب العام، وقادة ائتلاف المعارضة، والقيادات العسكرية، بمن في ذلك الجنرال بياغي نا نتام، رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة.

8 - وفي 2 آذار/مارس، أدت اليمين أمام السيد إمبالو الحكومة الجديدة التي يرأسها السيد نابيام والمؤلفة من 32 عضواً، بواقع 19 وزيراً و 13 وزيراً للدولة. وكان من بين هؤلاء ثلاث وزيرات وأربع وزيرات دولة. وضمّت الحكومة الجديدة ممثلين عن حركة التغيير الديمقراطي، وحزب التجديد الاجتماعي، والجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي، وحلفاء مقرّبين من مرشحين رئاسيين مستقلين آخرين أعلنوا تأييدهم للسيد إمبالو خلال جولة الإعادة.

9 - وفي 3 آذار/مارس، أصدر السيد غوميز بيانا شجب فيه استيلاء الجيش على المؤسسات الوطنية. وأبرز الحاجة إلى الحفاظ على سلامة وأمن المسؤولين الحكوميين، وناشد جميع موظفي الخدمة المدنية

البقاء في منازلهم إلى حين عودة الوضع إلى طبيعته. وفي اليوم ذاته، دعت رابطة صحفيي غينيا - بيساو إلى الإعادة الفورية لفتح محطات التلفزيون والإذاعة العامة في البلد، ثم استأنفت هذه المحطات البث في 4 آذار/مارس.

10 - وفي 3 آذار/مارس أيضا، عقدت الحكومة التي يرأسها نابيام أول اجتماع لمجلس الوزراء، وأصدرت على إثره بياناً أشارت فيه إلى أن القوات العسكرية التي تحرس المؤسسات الوطنية كانت تنفذ أوامر مشروعة من السلطات. وأشير أيضا إلى أن الطعن في نتائج الانتخابات الذي تقدّم به الحزب الأفريقي هو محض اختلاق. وفي بيان منفصل صدر في اليوم ذاته، أصدرت الحكومة تعليمات لجميع الموظفين العموميين بالعودة إلى عملهم.

11 - وفي 4 آذار/مارس، ترأس السيد إمبالو اجتماعا آخر لمجلس الوزراء، نوقشت فيه جملة أمور منها التدابير الرامية إلى حل مسألة إضرابات الخدمة العامة. وتحدث السيد إمبالو إلى الصحفيين بعد الاجتماع، فأشار إلى أن الدستور هو السبب الجذري للأزمات السياسية، وأكد أن الإصلاح الدستوري مسألة ضرورية.

12 - وفي 5 آذار/مارس، أصدر الجنرال نتام بيانا صحفيا سلّط فيه الضوء على أن الوجود العسكري في بعض أنحاء العاصمة، ولا سيما في مراسم أداء اليمين الرئاسية، كان يتألف من ضباط ينتمون إلى كتيبة الرئاسة، وهي وحدة تخضع للقيادة المباشرة للرئيس. وفي 7 آذار/مارس، قام السيد غوميز، رئيس الوزراء المعزول، بتوجيه رسالة إلى الجنرال نتام طالبا فيها منه إعادة النظام. وطلب أيضا إلى الجيش أن يتعاون مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية) لإعادة الوضع إلى طبيعته.

13 - وفي 8 آذار/مارس، عقد حزب الجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي اجتماعا استثنائيا للجنته السياسية، برئاسة السيد نابيام، في محاولة للتعامل مع الادعاءات المتناقضة من جانب الأحزاب السياسية بشأن أي من تحالفاتها هو الذي يحظى بالأغلبية في الجمعية الوطنية الشعبية. وفي الاجتماع، صوّت 93 من أعضاء اللجنة البالغ عددهم 133 على إلغاء الاتفاق البرلماني مع الحزب الأفريقي وتوقيع اتفاق جديد مع حزب التجديد الاجتماعي وحركة التغيير الديمقراطي. غير أن معظم كبار قادة الحزب، بمن في ذلك أمينه العام ونائبه، فضلاً عن أعضاء البرلمان الأربعة الآخرين المنتمين للحزب، كانوا متغيبين. وفي 31 آذار/مارس، أصدر أعضاء التحالف البرلماني المتمتع بالأغلبية إعلاناً أعربوا فيه عن تمسّكهم بالاتفاق البرلماني الموقّع من جانب الحزب الأفريقي، والجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديدة، والاتحاد من أجل التغيير في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس 2019.

14 - وفي 10 آذار/مارس، قامت بعثة الجماعة الاقتصادية بسحب أفرادها إلى مواقع التجميع، بناء على طلب السيد إمبالو. وفي 12 آذار/مارس، في أعقاب اجتماع لمجلس الوزراء، أُصدر بيان يشيد بقوات الدفاع الوطني لانصياعها لإرادة السلطة السياسية. وأُثني على قوات الأمن وبعثة الجماعة الاقتصادية لما قامت به من صون للسلام والأمن، ورُفضت الادعاءات المتعلقة بممارسة الترهيب والتهديدات ضد أعضاء الحكومة التي كان يرأسها غوميز. وجرى إيضاح أن الأمر الذي صدر بانسحاب بعثة الجماعة الاقتصادية إلى ثكناتها هو جزء من التدابير المتخذة قبيل انتهاء ولاية البعثة، وأشير إلى أن قوات الأمن الوطني ستتولى مسؤولية حراسة المؤسسات الوطنية. وكان مقرّرا أن تنتهي ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية في 31 آذار/مارس. غير أن الجماعة الاقتصادية أفادت بأن الولاية قد مُدّدت حتى 30 حزيران/يونيه لإتاحة المجال للبعثة

للبقاء في بيساو حتى تتم إعادة أفرادها إلى أوطانهم، وذلك نظرا للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

15 - وفي 12 آذار/مارس، وجهت حركة المواطنين الواعين غير المنقادين رسالة مفتوحة إليّ، أعربت فيها عن أسفها لتنصيب السيد إمبالو نفسه رئيسا، ولتراجع بعثة الجماعة الاقتصادية عن ضمان الأمن للحكومة الشرعية، ولتقاعس الجماعة الاقتصادية عن المساعدة في توطيد دعائم النظام الدستوري. وأعربت الرسالة عن مخاوف إزاء خطر حدوث اضطرابات مدنية.

16 - واستمر التحالف الذي يقوده الحزب الأفريقي في التنديد بتنصيب السيد إمبالو نفسه رئيسا، معتبرا هذا التصرف انقلاباً، وناشد المجتمع الدولي التدخل لحماية الحكومة الشرعية التي شُكّلت على إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس 2019. وفي الوقت نفسه، واصلت السلطات الجديدة توطيد سلطتها عن طريق استبدال المسؤولين الرفيعي المستوى، بمن فيهم رئيس الشرطة القضائية، ومدير الحرس الوطني، والمفوض الوطني لشرطة النظام العام.

17 - وفي 18 آذار/مارس، على إثر تفشي جائحة كوفيد-19 حول العالم، أصدر السيد إمبالو مرسوما بإغلاق حدود البلد ومجاله الجوي كتدبير احترازي. وقام في 27 آذار/مارس، بموجب مرسوم آخر، بإعلان حالة الطوارئ التي بات مقرّرا، على إثر تمديدها ست مرات، أن تظل سارية حتى 25 تموز/يوليه، وذلك في محاولة لكبح انتشار الجائحة. وأوضح في رسالة بُثّت وطنيا في 11 نيسان/أبريل أن حالة الطوارئ تنطوي على جملة أمور من بينها تعليق الحق في حرية التنقل والتجمع. وأصدر مجلس الوزراء أيضا عدة مراسيم في نيسان/أبريل وأيار/مايو وفي 9 تموز/يوليه لتنظيم البروتوكولات التقييدية. وفي غضون ذلك، بقيت الحدود مغلقة.

18 - وفي 22 نيسان/أبريل، وفي ظل عجز المحكمة العليا عن الفصل في الطعن القانوني المتعلق بنتيجة جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، أصدرت الجماعة الاقتصادية بياناً يرسم طريق المضي قدما لحل الأزمة السياسية والمؤسسية. وذكرت أنه على ضوء تحليلها الدقيق للحالة السياسية، واستنادا إلى النتائج النهائية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية، قرّر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاعتراف بفوز السيد إمبالو في جولة الإعادة. ودعت الجماعة الاقتصادية إلى تعيين رئيس وزراء وتشكيل حكومة جديدة بحلول 22 أيار/مايو وفقا للدستور. وشددت أيضا على ضرورة التعجيل بإجراء مراجعة دستورية ليتم الاستفتاء عليها في غضون ستة أشهر لضمان الاستقرار الوطني. وأصدر الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتبي التنفيذي بيانات تفيد الإحاطة علما بقرار الجماعة الاقتصادية. وفي 1 تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أفاد هو الآخر بالإحاطة علما بقرار الجماعة الاقتصادية؛ وأعرب عن قلق المجلس إزاء الأحداث التي أفضت إلى الأزمة السياسية والمؤسسية التي تتكشف فصولها، وحث الشعب بقوة على احترام قرار الجماعة الاقتصادية والعمل معا على تنفيذه دون مزيد من التأخير. ودعا المجلس أيضا قوات الدفاع والأمن في غينيا-بيساو إلى عدم التدخل في العملية السياسية.

19 - وردا على قرار الجماعة الاقتصادية، صرّح مكتب رئيس الجمعية الوطنية الشعبية في بيان صحفي صدر في 24 نيسان/أبريل أن الفصل في الطعن القانوني بشأن جولة الإعادة يقع حصرا ضمن اختصاص المحكمة العليا، أعلى مؤسسات الدولة. وأشار البيان الصحفي أيضا إلى أنه لكي يكون أي إجراء يُتّخذ بعد الانتخابات صحيحا، يجب أن يكون متوافقا مع الدستور. وقامت أيضا اللجنة الدائمة للحزب الأفريقي، التي

تمثل الهيئة القيادية للحزب، بتوجيه انتقادات للجماعة الاقتصادية. وذكرت أن تنصيب السيد إمبالو نفسه هو بمثابة انقلاب قُصد به منع المحكمة من الفصل في النزاع الانتخابي. وطالبت بالاعتراف بالحكومة التي تشكلت نتيجة للانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس 2019، ببرنامج موافق عليه من الجمعية الوطنية الشعبية.

20 - وفي 27 نيسان/أبريل، أصدر فصيل من قيادة حزب الجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي بيانا كرر فيه تأكيد دعمه التحالف البرلماني للحزب الأفريقي، وأثنى على نوابه البرلمانيين لتمسكهم بالاتفاق. وأعرب الفصيل عن اختلافه مع زعيم الحزب، السيد نابيام، لارتباطه بحكومة غير شرعية.

21 - وفي 28 نيسان/أبريل، عملا بقرار الجماعة الاقتصادية، عقد السيد إمبالو اجتماعات فردية مع أعضاء المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة). وأبلغ الأعضاء باعتزامه إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية الشعبية، ومع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي 29 نيسان/أبريل و 19 و 25 أيار/مايو، اجتمع أيضا بشكل منفصل مع الحزب الأفريقي، وحركة التغيير الديمقراطي، وحزب التجديد الاجتماعي، والجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديدة، وكذلك مع رئيس الجمعية الوطنية. ورفض الاتحاد من أجل التغيير قبول الدعوة.

22 - وفي 7 أيار/مايو، قبل اجتماع مقرر في الجمعية الوطنية الشعبية لتحالف الأغلبية البرلمانية الذي يقوده الحزب الأفريقي، أقامت قوات الأمن حواجز لمنع دخول مبنى الجمعية الذي احتلته. ومنعت القوات النواب والمسؤولين البرلمانيين من دخول المبنى، معللة ذلك بـ "أوامر من جهات عليا". وبعد ساعات، غادرت قوات الأمن المبنى دون وقوع حوادث. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصدر التحالف الذي يقوده الحزب الأفريقي بيانا أكد فيه مجدّدا أن هناك بالفعل حكومة قائمة شُكّلت نتيجة للانتخابات التشريعية لعام 2019 وببرنامج موافق عليه. وأعرب التحالف عن انفتاحه لإيجاد سبل لاستعادة النظام الدستوري، ولكن في ظل خارطة طريق محددة لتنفيذ قرار الجماعة الاقتصادية برمّته.

23 - وفي 10 أيار/مايو، قام منتدى التشاور السياسي (الحزب الأفريقي، والجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديدة، والاتحاد من أجل التغيير، وحزب الوحدة الوطنية، وحزب التقارب الديمقراطي) بتوجيه رسالة إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، يطلب فيها إلى الجماعة الاقتصادية كفالة تنفيذ واحترام جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلد لقرار الجماعة المتّخذ في 22 نيسان/أبريل. وأشارت المجموعة إلى أن نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2019 حدّدت التشكيل الحالي للجمعية الوطنية الشعبية، كما حدّدت، بمقتضى الدستور، تشكيل الحكومة، وهو نتاج توازن القوى المعبّر عن إرادة الناخبين.

24 - وفي 17 أيار/مايو، اجتمع السيد إمبالو مع الرئيس محمدو إيسوفو رئيس النيجر، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، ومع الرئيس محمدو بهاري رئيس نيجيريا، كل في عاصمة بلده. وذكر أن هدفه كان التشاور بشأن سبيل المضي قدما، بما في ذلك فيما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

25 - وفي 21 أيار/مايو، عقد الحزب الأفريقي اجتماعات منفصلة مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل حكومة عريضة القاعدة يقودها الحزب الأفريقي،

ولطرح مقترح لإبرام مذكرة تفاهم. ورفض كل من حركة التغيير الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي والجمعية الشعبية – الحزب الديمقراطي التوقيع على المذكرة، حيث أكدت هذه الأحزاب أنها، لما كانت هي صاحبة الأغلبية الجديدة في الجمعية الوطنية الشعبية، ينبغي أن تقود هي الحكومة. ومع ذلك، أعربت هذه الأحزاب عن استعدادها للمشاركة في عملية البحث عن حل.

26 – وفي 25 أيار/مايو، عقب محاولة فاشلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة وحدة، طلب السيد إمبالو من رئيس الجمعية الوطنية الشعبية تيسير مشاورات بين أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى موقف مشترك بحلول 18 حزيران/يونيه، لكي ينظر فيه ويتخذ قرارا بشأنه بحلول 19 حزيران/يونيه. وقال في كلمة وجّهها للصحافة إن جميع الخيارات لا تزال متاحة، بما في ذلك حلّ الجمعية الوطنية في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق.

27 – وفي 28 أيار/مايو، بدأ رئيس الجمعية الوطنية الشعبية مشاورات مع أصحاب المصلحة. غير أنه، بعد محادثات لم تفض إلى نتيجة حاسمة واجتماع مع السيد إمبالو، أعلن أن جلسة عامة للجمعية الوطنية ستُعقد في 29 حزيران/يونيه لتحديد ما إذا كان الائتلاف الذي يقوده الحزب الأفريقي أو الائتلاف الذي تقوده حركة التغيير الديمقراطي هو الذي يحظى بالأغلبية التي تؤهل تلك الكتلة لتعيين رئيس للوزراء وقيادة عملية تشكيل الحكومة. وأدلى السيد إمبالو بتصريحات للجمهور أشار فيها إلى أنه سينتظر نتيجة الجلسة قبل أن يتخذ قراره في مسألة حل الجمعية. وفي غضون ذلك، انقضت مهلة الجماعة الاقتصادية التي كان تاريخها النهائي محددا عند 22 أيار/مايو، فتم تمديدها بصورة غير رسمية حتى 22 حزيران/يونيه لإتاحة المجال للسيد إمبالو لمواصلة مشاوراته السياسية، وذلك على ضوء القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19.

28 – وفي 28 حزيران/يونيه، أصدر الرئيس إمبالو مرسوماً بإقالة خمسة وزراء في الحكومة التي يرأسها نابيام. ولم يكن أي من الوزراء، وجميعهم نواب في البرلمان من حركة التغيير الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي، قد تم إحلال نائب آخر محلّه في عضوية الجمعية الوطنية الشعبية على إثر تعيينه في الحكومة الجديدة. ولا يسمح الدستور للوزير بأن يحتفظ بمقعده البرلماني. فأتاحت لهم هذه المناورة استعادة أدوارهم كأعضاء في الجمعية الوطنية، ليرتفع بالتالي عدد نواب ائتلاف حركة التغيير الديمقراطي في التصويت الذي كان مرتقبا في اليوم التالي لتحديد أي ائتلاف هو الذي يحظى بالأغلبية (الحزب الأفريقي أو حركة التغيير الديمقراطي)، والذي كان يُتوقّع أن تكون نتيجته متقاربة.

29 – وفي 29 حزيران/يونيه، عُقدت الجلسة العادية للجمعية الوطنية الشعبية. وشارك في الجلسة 27 نائبا برلمانيا من حركة التغيير الديمقراطي، و 21 من حزب التجديد الاجتماعي، وواحد من الجمعية الشعبية – الحزب الديمقراطي، إلى جانب عضو البرلمان الوحيد عن حزب الديمقراطية الجديدة. وفي تجاهل لدعوة حزبهم للمقاطعة، شارك أيضا ستة من النواب البرلمانيين عن الحزب الأفريقي، ومن بينهم رئيس البرلمان. وبذلك وصل مجموع المشاركين إلى 56 (من أصل 102). وبذلك استوفي النصاب القانوني المحدّد بـ 52 عضوا في البرلمان. ووافقت الجمعية، بأغلبية 55 صوتاً مقابل صوت معارض واحد، على جدول أعمال معدّل للنظر في برنامج الحكومة التي يرأسها نابيام، ثم صوّت بالموافقة على البرنامج في اليوم نفسه.

30 – وتجدر الإشـارة إلى أن قيام السـيد إمبالو بتعيين السـيد نابيام في بادئ الأمر كرئيس للوزراء في 29 شباط/فبراير لم يسبقه تشاور مع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية الشعبية على النحو الذي ينص عليه الدستور. غير أنه في 29 حزيران/يونيه، جاء تصـويت الجمعية بالأغلبية وموافقتها على برنامج حكومة نابيام ليمنح حكومته الموافقة البرلمانية التي ينص عليها الدستور.

31 – وبالتوازي مع جلسـة الجمعية الوطنية الشـعبية التي كانت تتكشّـف فصـولها في 29 حزيران/يونيه، عقد الحزب الأفريقي مؤتمرا صـحفيا لتوضـيح أن الحزب قرر مقاطعة الجلسـة بسـبب سـوء الظروف الأمنية وشواغل الصحة العامة المتصلة بالبروتوكولات التقييدية المفروضـة في ظل جائحة كوفيد-19. وأشار الحزب أيضا إلى وجود مخالفات فيما يتعلق بتشكيل هيئة رئاسة الجلسة.

32 – وفي 1 تموز/يوليه، استمرت جلسة الجمعية الوطنية الشعبية بمشاركة أعضاء البرلمان عن الحزب الأفريقي الذين كانوا مقاطعين حتى ذلك الحين. وكرر كاليفا سـيدي، زعيم المجموعة البرلمانية للحزب الأفريقي، الادّعاءات المتصـلة بوقوع مخالفات في جلسـة 29 حزيران/يونيه، مشـيرا إلى أن الحزب سـيطعن أمام المحكمة في موافقة الجمعية على برنامج الحكومة التي يرأسـها نابيام. وفي 3 تموز/يوليه، أعيد الوزراء الذين كانوا قد أُخرجوا في 28 حزيران/يونيه من التشكيل الأصلي لحكومة نابيام إلى مناصبهم الوزارية.

33 – وفي 13 تموز/يوليه، وجّه رئيس النيجر، بصـفته رئيس هيئة رؤسـاء دول وحكومات الجماعة الاقتصـادية، تهنئة للسيد إمبالو على موافقة الجمعية الوطنية على برنامج الحكومة التي يرأسـها نابيام. وحثّه على توحيد صـفوف الشـعب لضـمان السـلام والاسـتقرار، وعلى الامتثال لخارطة طريق الجماعة الاقتصـادية لإيجاد حل للأزمة السياسية والمؤسسية المتكررة. وأكد للسيد إمبالو أن الجماعة الاقتصادية ستقدم الدعم من أجل إنجاز عملية المراجعة الدستورية الجارية من أجل إنهاء حالة عدم الاستقرار المزمنة.

باء – الحالة الأمنية

34 – ظلت الحالة الأمنية مسـتقرة، ولكن بشـكل غير مضـمون على وجه اليقين، ولا سـيما بالنظر إلى الدور الظاهر للعيان للجيش في الأزمة السياسـية. ففي ظل حالة الطوارئ الصـحية الناشـئة عن جائحة كوفيد-19، وردت تقارير عن حالات اسـتخدام مفرط للقوة من جانب قوات الأمن لإنفاذ تدابير الإغلاق من قبيل القيود المفروضـة على التنقل والتجمعات العامة. بيد أنه لم ترد أنباء عن وقوع حوادث كبرى.

جيم – حالة حقوق الإنسان

35 – ازدادت انتهاكات حقوق الإنسـان. ووردت أنباء عن حدوث حالات اسـتخدام مفرط للقوة وتهديدات وترهيب ضد المعارضـين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصـحفيين. ولئن اعتُبرت حالة الطوارئ ضـرورية لكبح انتشـار جائحة كوفيد-19، فهي قد تسـبّبت في تقييد وتضـييق الحريات المدنية ووفرت بيئة تمكينية لارتكاب الانتهاكات. ورغم أن خطاب الكراهية قد تراجع بعد إعلان حالـة الطوارئ، فقد ازدادت التصريحات التحريضية ضد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وموظفوها.

36 – وفي الفترة ما بين 4 و 10 آذار/مارس، وردت أنباء عن تعرّض رئيس الجمعية الوطنية الشـعبية ورئيس الوزراء المعزول وأعضـاء حكومته لتهديدات واعتداءات. وقد ولّد انسحاب بعثة الجماعة الاقتصـادية من مهام حراسة مؤسسات الدولة ومقار إقامة المسؤولين الحكوميين حالة من الخوف والذعر، حيث بات من يُنظر إليهم كخصـوم للسـلطات الجديدة عرضـة للترهيب وغير ذلك من الاعتداءات. وفي 24 آذار/مارس

و 8 نيسان/أبريل، أبلغ أربعة من قضاة المحكمة العليا عن تعرّضهم لأعمال ترهيب وتهديدات أعاقت سير العمل في المحكمة.

37 - وبعد إقالة الحكومة التي يرأسها غوميز وإغلاق الجيش لمحطات وسائط الإعلام، تعرض العديد من الصحفيين للتهديد، ولا سيما أولئك الناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي. وفي 12 آذار/مارس، أدان بيان صحفي صادر عن الرابطة الغينية لحقوق الإنسان هذه التهديدات. وفي 25 آذار/مارس، وجّه المجلس التنفيذي لإذاعة كابيتال إف إم رسالة إلى الجنرال نتام شجب فيها أعمال الاضطهاد والهجمات التي تعرض لها أحد الصحفيين من جانب أفراد من الجيش.

38 - وفي 6 نيسان/أبريل، اعتذر وزير الدولة لشؤون النظام العام للشعب عن الاستخدام المفرط للقوة والمعاملة اللاإنسانية من جانب عناصر الأمن في إنفاذ تدابير الإغلاق. وفي 18 و 19 نيسان/أبريل، أبلغت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان عن اعتقال 300 شخص و 200 شخص، على التوالي، من بينهم نساء وأطفال في واقعتين لمحاولة إنفاذ تدابير الإغلاق. وأُبلغ عن حالتين أخريين لضرب نساء على أيدي ضباط شرطة في 1 أيار/مايو في مانسوا (منطقة أويو)، وفي 13 أيار/مايو في بيساو، وأحيلت ضحية في بيساو إلى المستشفى بسبب ما لحق بها من إصابات جسدية. ولم يتم التعرف على الجناة، ولم تجر أي تحقيقات.

39 - وفي 22 أيار/مايو في بيساو، اختطف أفراد مسلحون مجهولون مارسيانو إندي، عضو البرلمان وزعيم الكتلة البرلمانية للجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي. وأُطلق سراحه في اليوم نفسه بعد تدخل رئيس الجمعية الوطنية الشعبية. والسيد إندي هو أحد أعضاء البرلمان الأربعة المنتمين إلى الجمعية الشعبية - الحزب الديمقراطي الذين أيدوا استمرار الاتفاق البرلماني بين حزبهم والحزب الأفريقي في آذار/مارس 2019. كما أنه في 20 حزيران/يونيه، اعتُقل أرماندو دياس، عضو اللجنة الدائمة للحزب الأفريقي، وتم احتجازه على أيدي ضباط شرطة بزعم حيازته أسلحة عُثر عليها في مركبة كان يستقلها هو وشخصان آخران. وفي اليوم نفسه، أصدرت الحكومة التي يرأسها نابيام بياناً اعترفت فيه بتهديدات خطيرة تم توجيهها لأعضاء في البرلمان. وأشارت الحكومة إلى أن القيام بتهديد ومضايقة أعضاء البرلمان بسبب الآراء التي يطرحونها في إطار ممارسة ولايتهم هو فعل يعاقب عليه القانون. وفي 21 حزيران/يونيه، أصدرت اللجنة الدائمة للحزب الأفريقي بياناً تضمن تفاصيل سلسلة من الأحداث وأعمال الترهيب، بما في ذلك اعتقال واحتجاز السيد دياس. وادعت أنه على الرغم من أن السيد دياس كان برفقة شخصين آخرين وأنه ليس صاحب المركبة التي ادّعى أنه تم العثور فيها على الأسلحة المضبوطة، فإنه الشخص الوحيد الذي ألقي القبض عليه. وذكر الحزب الأفريقي كذلك أن البيان الصادر عن الحكومة كان "حافلا بالأباطيل"، ودعا الجماعة الاقتصادية والمجتمع الدولي إلى الإحاطة علما بتدهور حالة الحريات السياسية في البلد، وناشدهما اتخاذ تدابير للتصدي لهذا الوضع.

40 - وساءت أوضاع المحتجزين بسبب عدم كفاية الموارد. فأصدر السيد إمبالو عفوا في 8 أيار/مايو عن تسعة سجناء من الذكور، واتخذ تدابير أخرى لتقليل الاكتظاظ في السجون، غير أن سجن بيساو ظل مشغولا بكامل طاقته في ظل وجود 54 سجينا من الذكور. وأثر ذلك على إمكانية التقيد بتطبيق بروتوكولات التباعد البدني المتصلة بكوفيد-19 على المحتجزين.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

41 - اعتمدت المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا - بيساو، ومنسق الأمم المتحدة المقيم، وممثلا منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي نهجاً مشتركاً لدعم خطة الطوارئ الخاصة بالبلد لمكافحة جائحة كوفيد-19. وأصدرت المجموعة بيانا مشتركا في 27 آذار/مارس لحشد الدعم الدولي وتأمين تدخل جماعي.

42 - وشرع منسق الأمم المتحدة المقيم، وكذلك ممثلا منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، في إجراء حوار مع السلطات الوطنية الجديدة، على أسس إنسانية، للاتفاق على معايير الدعم المقدم من الشركاء. وواصلت منظمة الصحة العالمية العمل مع مركز عمليات طوارئ الصحة العامة الذي أنشأته اللجنة المشتركة بين الوزارات لتحديد وتنفيذ الأولويات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وبسبب إجراء تغييرات في الهيكل القيادي لوزارة الصحة العامة بينما الجائحة على أشدّها، ازداد عمق التحديات التنسيقية القائمة من قبل في النظام الصحي الهش.

43 - وقدم الاتحاد الأوروبي 1,3 مليون يورو لمنظمة الصحة العالمية و 000 230 يورو للمنظمات غير الحكومية من أجل إجراء التدخلات المطلوبة بشدة. وخصص البنك الدولي أيضا 6,5 ملايين دولار من أموال مشروعه المتعلق بتعزيز النظم الإقليمية لمراقبة الأمراض، وتعهد بتقديم 6 ملايين دولار إضافية عن طريق آليته المسماة مرفق المسار السريع لمكافحة كوفيد-19. ويعكف كل من صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على إعداد مشاريع لدعم خطة البلد للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وقامت وكالات الأمم المتحدة أيضا بحشد الأموال لتقديم الدعم.

44 - وقامت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بإعادة برمجة دعمها للتركيز على التأهب لجائحة كوفيد -19 والتصدي لها. وقد تمت إعادة هيكلة مركز عمليات طوارئ الصحة العامة تحت قيادة منظمة الصحة العالمية، بدعم من اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة. وتم تعزيز أعمال المراقبة عند نقاط الدخول، وبدأ العمل باستراتيجيات الإبلاغ عن المخاطر، وأُعدّت خطة طوارئ وطنية، ووُضعت استراتيجيات لحشد التمويل، وجرى تعزيز خضوع المركز للمساءلة عن الشؤون اللوجستية، ويجري تجديد مستشفى سيماو منديس الوطني لإدارة الحالات. ولضمان تنسيق التدخلات في مجال الإبلاغ عن المخاطر، أنشئت في آذار/مارس فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة معنية باتصالات كوفيد-19، تحت قيادة اليونيسف.

45 - وعقب ظهور أول حالتين مؤكدتين للإصابة بكوفيد-19 في بيساو في 24 آذار/مارس، سُجّلت حالات في سبع من المناطق الصحية الإحدى عشرة في البلد، ليصل عدد الحالات المؤكدة إلى 949 1، منها 803 حالات تعافى فيها المرضى و 26 حالة وفاة حتى 18 تموز/يوليه. ومع ذلك، لم يتم استخدام مراكز إدارة الحالات لتنفيذ تدابير العزل والحجر الصحي بشكل كامل، وذلك لأنه، في معظم حالات الإصابة المؤكدة، بقي الأفراد مع أسرهم.

46 - وقد كان للتدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية لكبح انتشار جائحة كوفيد-19 عواقب اجتماعية - اقتصادية أثرت على الفقراء، ولا سيما أولئك المعرّضون لخطر سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على تحمّل المرأة عبء الرعاية، فإن استهلاكها الغذائي وحالتها التغذوية وقدرتها على

الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية قد تأثرت بشكل غير متناسب، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات المتصلة بظروف صحية كامنة أخرى.

47 - وتبيّن من تقييم أجراه برنامج الأغذية العالمي في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 11 أيار/مايو أن حالة الأمن الغذائي تدهورت على إثر تدابير الإغلاق، مما أجبر بعض الأسر المعيشية على خفض استهلاكها الغذائي أو تأمين الطعام بالاستدانة. وأفاد نحو 63 في المائة من الأسر المعيشية بأنها تواجه نقصاً غذائيا، وأفادت نسبة 68 في المائة منها بأنها لم تخزّن أغذية، وواجه 80 في المائة منها تحديات في الوصول إلى الأسواق بسبب حظر التجول أو غياب وسائل النقل أو الخوف من الإصابة. وكشف التقييم أيضا عن انخفاض في مبيعات جوز الكاجو، حيث لم يتمكن سوى نصف المزارعين من بيع أو مقايضة جزء من محصول جوز الكاجو وبأسعار مخفضة بشدة. ويساعد الدعم التغذوي المقدم من برنامج الأغذية العالمي في التخفيف من سوء التغذية وما يتصل به من آثار صحية، بما في ذلك في مناطق بافاتا وغابو وأويو. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على رصد المرضى بانتظام والصعوبات التي تعترض إحالة الحالات المعرضة للخطر وتقديم المشورة التغذوية للأمهات كلها أمور لا تزال تشكل تحديات.

48 - وقد أفضى إغلاق المدارس إلى نشوء عبء إضافي فيما يتصل بأطفال الأسر المعيشية الريفية، حيث لم يعد باستطاعة 000 180 طفل الحصول على الوجبات المدرسية المقدّمة من برنامج الأغذية العالمي. ولدعم الأطفال والأسر، وزّع برنامج الأغذية العالمي 197 طنا متريا من الأغذية على 000 45 طفل في 540 مدرسة في الفترة ما بين 19 و 27 أيار/مايو. ومن المتوخّى تكرار هذه العملية باستخدام الأغذية التي تُزرع محليا بواسطة صغار المزارعين من النساء والشباب. ويظل هناك خطر كبير من أن تُترك خلف الركب فئات ضعيفة من قبيل النساء والفتيات ضحايا حالات العنف الجنساني غير المبلغ عنها، والأشخاص المحرومين من الحرية، والأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

49 - لقد أُحرز قدر هامشي من التقدم في تنفيذ ولاية المكتب. فقد تطلّب النزاع الانتخابي الذي طال أمده، بالاقتران مع جائحة كوفيد-19، اهتماما من أصحاب المصلحة الوطنيين، وأثر على قدرة البعثة على التفاعل بخصوص الأولويات الحرجة لبناء السلام. وقد أعاق هذا الوضع التفاعل السياسي من جانب الأمم المتحدة مع السلطات بخصوص المرحلة الانتقالية؛ ومع ذلك، أحرز المكتب تقدما كبيرا في التخطيط للمرحلة الانتقالية وعلى صعيد خطط الخفض التدريجي تمهيدا لإغلاقه نهائيا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

50 - وأعدت البعثة، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري، سلسلة من الوثائق التي تحدد أولويات ومنطلقات بناء السلام. وتشمل هذه الأمور الحوار السياسي الشامل للجميع وإصلاح النظام السياسي؛ وبناء الدولة وتعزيز المؤسسات؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ وتعزيز القدرات القضائية وحقوق الإنسان؛ وتمكين المرأة وإشراكها وضمان تمثيلها الكامل في جميع العمليات. وتم استعراض هذه الوثائق مرة أخرى خلال معتكف أقيم يومي 2 و 3 آذار/مارس للمكتب وفريق الأمم المتحدة القطري.

ألف - تنفيذ اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو وخارطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

51 - واصل المكتب تفاعله مع الشركاء الوطنيين والدوليين للحفاظ على الزخم الذي تولّد في الحوار السياسي ولإرساء الأساس لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية الحرجة المحددة في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وشجعت ممثلتي الخاصة لغينيا - بيساو أصحاب المصلحة الوطنيين على تنفيذ أولويات بناء السلام الحرجة التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار. غير أن النزاع الانتخابي الذي طال أمده قد أبطأ من وتيرة التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك اقتراح إنشاء منبر رفيع المستوى لتقديم الدعم الاستراتيجي إلى السلطات الوطنية في تنفيذ خطة الإصلاح. وبناء على ذلك، ركّزت ممثلتي الخاصة على دعم الحوار الشامل للجميع وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك من خلال ممارسة الدعوة لدى أصحاب المصلحة السياسيين لكي يركزوا على الحوار ويتجاوزوا حالة انعدام الثقة السائدة التي تؤثر على استقرار البلد.

52 - وفي 3 آذار/مارس، وبدعم من المكتب وصندوق بناء السلام، نشرت شبكة منظمات المجتمع المدني تقريرها الأول عن عملية الإصلاح، الذي غطى نتائج حلقات العمل التي أقيمت في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2019 بشأن قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، وإصلاح أجهزة الإدارة العامة والعدل وقطاع الأمن، والنسخة المشروحة من الدستور. وقد أسهم التقرير في إعداد وثائق تقنية لأغراض مشاركة الأكاديميين والمجتمع المدني في المشاورات المقبلة بشأن خطة الإصلاح.

53 - وكانت أنشطة اللجنة المنظّمة للمؤتمر الوطني من أجل توطيد السلام والتنمية في غينيا - بيساو، المدعومة من صندوق بناء السلام، محدودةً بسبب الأزمة السياسية وحالة الطوارئ. ونتيجة لذلك، جرى بدعم من المكتب تحويل تركيز الجهود إلى أدوات التوعية من قبيل اللوحات الإعلانية التي تعرض رسائل عن المصالحة في بيساو والمناطق. ومع ذلك فقد قامت البعثة بإنتاج شريط فيديو ومعرض صور فوتوغرافية عن تاريخ غينيا - بيساو على سبيل التحضير للمؤتمر. كما أنشئ موقع شبكي لجعل المؤتمر ظاهرا للعيان بشكل أقوى.

باء - مراجعة دستور غينيا - بيساو

54 - من خلال تفاعلات ممثلتي الخاصة، أكد أصحاب المصلحة الوطنيون دعمهم لإجراء مراجعة دستورية ووضع خطة شاملة للإصلاح. وكررت منظومة الأمم المتحدة باستمرار استعدادها لدعم العملية. غير أنه منذ تقريري السابق (S/2020/105)، قوّضت أوجه انعدام اليقين في البيئة السياسية فعالية عمل الجمعية الوطنية الشعبية ولجنتها المخصصة المعنية بمراجعة الدستور.

55 - وإزاء هذه الخلفية، أصدر الرئيس مرسوماً في 11 أيار/مايو بإنشاء لجنة تقنية لمراجعة الدستور، وكلّفها بولاية مدتها ثلاثة أشهر لتقديم مشروع المراجعة. وقام في 12 و 14 أيار/مايو، على التوالي، بتعيين أعضاء اللجنة الخمسة وخبرائها الأربعة واستدعائهم لتأدية اليمين. وفي غضون ذلك، أعربت الرابطة الغينية لحقوق الإنسان في 12 أيار/مايو عن قلقها إزاء إنشاء اللجنة، واصفة إيّاه بأنه انتهاك جسيم للدستور، استنادا إلى أن مراجعة الدستور هي أمر من اختصاص الجمعية الوطنية الشعبية. وفي 14 أيار/مايو،

أصدرت الحركة الوطنية للمجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية (الحركة الوطنية) بيانا أشارت فيه مع القلق إلى إنشاء اللجنة خلال حالة الطوارئ للاضطلاع بمهمة تشريعية. وناشدت الحركة الوطنية جميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تقيم حوارا من أجل بناء توافق في الآراء، وناشدت الجمعية الوطنية أن تعجل بعملية المراجعة الدستورية الجارية.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

56 - في إطار الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، قام المكتب بتدريب 30 عضوا، من بينهم 11 امرأة، في اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها في بوباكي، بمنطقة بولاما.

57 - ورصد المكتب حالات بارزة، بما في ذلك حالة نائب مدير دائرة الاستخبارات الحكومية، الذي احتُجز بشكل تعسّفي في 5 شباط/فبراير عند ثكنات القاعدة الجوية العسكرية في بيساو، ودعا إلى الإفراج عنه بعد أن قُدّم أمر لإحضاره للمثول أمام هيئة قضائية في 22 شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، تكلّلت بالنجاح في نهاية المطاف مساعي البعثة في الدعوة إلى الإفراج عن خمسة من المحتجزين لفترات طويلة. ورصد أيضاً حالة روث مونتيرو، وزيرة العدل في الحكومة التي كان يرأسها غوميز، والتي تم استجوابها وتوجيه تهم إليها في 8 نيسان/أبريل بدعوى ارتكابها جملة أمور من بينها حيازة مركبة مملوكة للدولة. وقد أُسقطت عنها التهم ورُفعت القيود المفروضة على حركتها في 23 نيسان/أبريل، ثم غادرت البلد في 28 نيسان/أبريل.

58 - ودعا المكتب إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جهود الاستجابة لكوفيد-19، وعزز تعاونه مع شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال الإنذار المبكر بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وجهود الدعوة المناهضة لهذه الانتهاكات.

دال - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

59 - قام المكتب بتيسير التنسيق الاستراتيجي لتعزيز قدرة مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتم تقديم الدعم لتفعيل قاعدة بيانات إدارة القضايا، التي كان قد تم التصديق على دقتها في كانون الأول/ديسمبر 2019. ونتيجة لذلك، تم ملء حقول قاعدة البيانات بمعلومات لتتبّع قضايا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظَّمة والمساعدة على تحليلها لأغراض اتخاذ القرارات على المستويات العليا.

60 - وقام أيضا كل من المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمساعدة السلطات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون والسلطات القضائية على التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها، بما في ذلك "محاكمة نافارا" المتعلقة بضبط 869 1 كيلوغراما من الكوكايين في أيلول/سبتمبر 2019. وصدرت أحكام بالسجن لمدد تراوحت بين أربع سنوات و 16 سنة على المتهمين الاثني عشر (منهم اثنان صدر الحكم عليهما غيابيا)، وبمصادرة أصولهم. واستأنف المتهمون أمام المحكمة العليا في 8 نيسان/أبريل. وبالمثل، تم تقديم الدعم للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في بيساو لإجراء عمليات تفتيش عشوائية في الفنادق الكبرى بحثا عن المجرمين الدوليين المدرجين في قاعدة بيانات استخبارات الإنتربول، مما أسفر عن اكتشاف 13 شخصا مشتبه بهم واعتقال شخص واحد.

61 - وقام المكتب بتيسير عقد دورات بشأن الأمن الداخلي لرؤساء الأمن من خلال فريق تنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي، وذلك لتعزيز التنسيق والاستفادة الفعالة من منتدى الخفارة المجتمعية. وعُقدت دورة في بيساو وأخرى في مركز الشرطة النموذجي الإقليمي في بوبا، فأسفرت تلك الأخيرة عن إلقاء القبض على 11 من المشتبه فيهم بتهمة حيازة القنب بشكل غير قانوني في منطقة كينارا. وعززت واقعة الضبط ثقة المجتمع المحلي في الشرطة. وعلاوة على ذلك، وافق صندوق بناء السلام على مشروع جديد لمعالجة الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو.

62 - وفي 14 آذار/مارس، ألقت الشرطة القضائية القبض على مواطن برتغالي في مطار أوزفالدو فييرا الدولي وبحوزته 83 كبسولة كوكايين، غير أن ضبّاطاً من الحرس الوطني أطلقوا سراحه. ويقدم المكتب، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التوجيه التقني للشرطة القضائية بشأن إجراء التحقيقات فيما يتعلق بهذه الحادثة. وتبيّن من النتائج الأولية أن المشتبه به قد عاد بعد ذلك إلى البرتغال. وعلاوة على ذلك، وعلى إثر ادّعاء دخول أشخاص يشتبه في أنهم تجار مخدرات إلى البلد، يقوم المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برصد التحقيقات الجارية وعملية التحقق من بيان ركاب الطائرة مع الإنتربول في البرتغال.

هاء - إدماج المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام

63 - نظم المكتب عدة اجتماعات مع القيادات النسائية بشأن تعزيز التماسك الاجتماعي، بما في ذلك معتكف أقيم في جاليكوندا، بمنطقة أويو، في الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير. وقام المشاركون الـ 50، الذين جمّعوا من الأحزاب السياسية الرئيسية والمجتمع المدني، بمناقشة سبل بناء توافق الآراء، وشدّدوا على الحاجة الملحة إلى إقامة حوار بين الزعماء السياسيين. بيد أن أعمال المتابعة قد أعيقت بسبب الأزمة السياسية والمؤسسية التي أحدثت خلافات داخل المجموعة وطرحت تحديات اعترضت حشد النساء.

64 - وفي هذا السياق، تفاعل المكتب مع مجلس المرأة في غينيا - بيساو لاستكشاف الخيارات المتاحة في مجال الوساطة. غير أن جائحة كوفيد-19 عطلت الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبالتالي قامت البعثة بتعديل صيغة الدعم الذي تقدمه لمساعدة الجماعات النسائية من خلال الدعوة والرصد والإبلاغ والتنسيق لكفالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التصدي لجائحة كوفيد-19. وقام المكتب أيضا بتنسيق جهود الدعوة التي تقوم بها مجموعة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالشؤون الجنسانية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها.

65 - وفي الفترة ما بين 12 نيسان/أبريل و 3 أيار/مايو، قدم المكتب، بالتنسيق مع اليونيسف والشركاء الوطنيين، الدعم التقني والمالي لشبكة المرأة للسلام والأمن في منطقة الجماعة الاقتصادية. وكان هذا الدعم بمثابة عامل ميسّر للحوار بين الشبكة والسلطات البلدية في بيساو في إطار إعداد وإدارة حيّز سوقي جديد أقامته السلطات للتخفيف من اكتظاظ السوق المركزي في بيساو، حيث أغلب الباعة من النساء. وجرى توفير كمامات واقية من إنتاج رابطة للنساء ذوات الإعاقة. ويدير السوق متطوعون من النساء والشباب. وتعكف الشبكة والنساء المحليات والشركاء من الشباب على استكشاف إمكانية إنشاء أسواق إضافية.

واو – حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

66 – على ضوء الأزمة الانتخابية التي طال أمدها، كثّف المكتب من تفاعلاته مع الشركاء الدوليين من أجل مواءمة الاستراتيجيات والرسائل الموحدة لتعزيز جهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقامت المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين بتنسيق الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات والدعوة إلى القيام باستثمار عاجل في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

67 – ودعت ممثلتي الخاصة إلى إنشاء منبر للإصلاحات، في شكل مماثل للّجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات. ومن المتوخّى أن يدعم هذا المنبر البلد في ما يقوم به من إصلاحات، وأن يبقي الشركاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة على علم بوجود الأمم المتحدة المعاد تشكيله في غينيا – بيساو، ويضع البلد في مكان متقدم من جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي 24 شباط/فبراير و 25 حزيران/يونيه، قدّمت ممثلتي الخاصة إحاطتين إلى تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام بشأن التطورات الأخيرة، وبحثت السبل التي يمكن للّجنة من خلالها تقديم مزيد من الدعم خلال الفترة الانتقالية، فضلا عن المساهمة في تنسيق جهود بناء السلام وضمان اتساقها.

68 – وواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم الإقليمي للمساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة لغينيا – بيساو، وذلك من خلال التفاعل مع أصحاب المصلحة الإقليميين في التصدي للتحديات السياسية، بالتنسيق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية وضمن إطار المجموعة الخماسية.

رابعا – الخطة الانتقالية وترتيبات الخفض التدريجي للمكتب

69 – استمر التخطيط والتنفيذ للعملية الانتقالية وإغلاق المكتب بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وحدّد وجود الأمم المتحدة أولوياته في مجال بناء السلام، بما في ذلك المهام التي ينفذها المكتب حاليا، والتي سيتولى فريق الأمم المتحدة القطري أو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المسؤولية عنها بعد إغلاق البعثة. وأُعدّت خطط للخفض التدريجي لملاك موظفي المكتب وتصفيته، وبدأ إجراء تقييم شامل لقدرات فريق الأمم المتحدة القطري، وتقرّر إجراء تقييم أوسع نطاقا لقدرات الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية بحلول أيلول/سبتمبر. وأُنجز تحليل للنزاع، ويسير العمل على صياغة التقييم القطري المشترك على مساره المرسوم. ويمثل استكمال التقييم خطوة ضرورية نحو صياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021–2025. ومن المقرر إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد لدعم إطار التعاون بمجرد الانتهاء من التقييم الشامل للقدرات والتقييم القطري المشترك. وسيكفل إطار التعاون، عندما يوضع في صيغته النهائية، توطيد المكاسب التي حققها المكتب على صعيد بناء السلام، وسيتيح المجال لاستمرار دعم الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية الوطنية تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وقد أجريت تعديلات طفيفة للمواعيد المحدّدة في الجدول الزمني للعملية الانتقالية لبعض محطات الإنجاز الرئيسية بسبب الأزمة السياسية وتفشي كوفيد-19.

70 – وعُقدت اجتماعات منتظمة لفريق عمل الأمم المتحدة المتكامل المعني بالفترة الانتقالية، الذي يضم المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وركزت المناقشات على جملة أمور منها تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الانتقالية وتعزيز الوجود المادي للأمم

المتحدة في أعقاب إغلاق المكتب المتكامل، وذلك عبر سبل منها إقامة مشاريع ذات صلة في مجالي بناء السلام واستدامة السلام، بتمويل من صندوق بناء السلام.

71 - وفي 26 آذار/مارس، عُقد اجتماع افتراضـــي للدروس المســـتفادة بين المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنسقَي الأمم المتحدة المقيمَين في كوت ديفوار وليبريا. وكانت هذه العملية مفيدة لاكتساب المعرفة وتكوين فهم بخصوص أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتصل بضمان عملية انتقالية سلسة.

72 - ومن أجل الحفاظ على الذاكرة المؤسـسـية ودعم اسـتمرارية تدخلات الأمم المتحدة في البلد، أعدّ المكتب مجموعة من وثائق المعلومات الأساسية عن الإنجازات والدروس المستفادة. وتم أيضا إنشاء مستودع مشترك على الإنترنت لحفظ الوثائق المتعلقة بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو.

73 - ولدعم المشـــاركة الفعالة لفريق الأمم المتحدة القطري في المرحلة الانتقالية، انتُدب من مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير 2020 مستشار لشؤون العمليات الانتقالية على سبيل الإعارة المؤقتة. ويدعم المستشار إنجاز التقييم القطري المشترك، واستعراضا لخطة عمل إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشـراكات لعام 2020 لإدماج أولويات بناء السـلام المتبقية، وتقييما لقدرات الفريق القطري لإتاحة المجال للتخطيط الفعال لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة. ويجري العمل على استقدام مستشار للسلام والتنمية لدعم التحليل السياسي والتحليل في مجال بناء السلام، وكذلك استقدام أخصائي لشؤون العمليات الانتقالية ليعمل في إطار تعيين طويل الأجل، وملء الملاك الكامل لمكتب المنسق المقيم.

74 - وقام المكتب المتكامل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوضـع اسـتراتيجية اتصـالات لإغلاق البعثة تسـتهدف الجمهورين الداخلي والخارجي. وتم عقد اجتماعات داخلية مفتوحة وتوجيه الرسـائل بانتظام لعموم الموظفين، وذلك لإطلاع الموظفين على آخر المستجدات بشأن تنفيذ خطة الخفض التدريجي. وركزت اتصـــالات الأمم المتحدة الخارجية على الإبلاغ عن قرار مجلس الأمن 2512 (2020) الذي أكد إغلاق البعثة، فضـــلا عن تقديم معلومات مســـتكملة عن الجهود الرامية إلى تنفيذ عملية الخفض التدريجي ونقل أولويات بناء السـلام المتبقية إلى الفريق القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل وغيرهما من الشـركاء. ويعتزم المكتب المتكامل العمل مع فريق الأمم المتحدة للاتصـالات، الذي سـلّمه المكتب إلى الفريق القطري في كانون الثاني/يناير، لإنشـاء الموقع الشـبكي المشـترك للأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الموارد إلى فريق الاتصالات لإنتاج البرنامج المذاع عبر إذاعة الأمم المتحدة ورسالة إخبارية.

75 - وتسـترشـد عملية الخفض التدريجي لملاك موظفي البعثة وتصـفيته بخطة الخفض التدريجي والإغلاق. وهذه الخطة الممرحلة على نحو مترافق مع الجداول الزمنية لنقل الأدوار والمهام المتبقية، وهو ما تم الاتفاق عليه بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تكفل التقليل التدريجي لحجم الموارد. وينصبّ التركيز على التصرف في الأصول، وتسليم المواقع، وحفظ وإدارة السـجلات، والخفض التدريجي لأعداد الموظفين، وإعادة البيئة إلى حالتها الأصـلية. وقد أُخطر الموظفون بتواريخ انتهاء خدمتهم. ومن بين الموظفين الـ 121 الحاليين، سـيكون 93 موظفا قد أُنهيت خدمتهم بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وسيظل هناك 28 موظفا لتصفية البعثة.

76 - وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد تخطيط وبرمجة المرحلة الانتقالية، كان للأزمة السياسية وجائحة كوفيد-19 تأثير شـــديد على تفاعل الأمم المتحدة مع الســـلطات الوطنية، مما طرح تحديات أمام التنفيذ الفعال للمرحلة الانتقالية. ومن المتوخّى أن تُستأنف عمليات التصـديق على أولويات بناء السـلام من جانب السـلطات ويُنجز تقييم شـامل للقدرات على إثر موافقة الجمعية الوطنية الشـعبية على برنامج الحكومة التي يرأسـها نابيام. وستتفاعل الأمم المتحدة مع الحكومة الجديدة لضـمان كون السلطات الوطنية طرفا فاعلا بصـورة كاملة في العملية الانتقالية وضـمان مشـاركتها فيها وامتلاكها لها، وسـتدفع قدما بالجهود الرامية إلى تكوين رؤية إنمائية وطنية لصــياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المســتدامة دعماً لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

خامسا - المسائل الجامعة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

77 - في 2 و 3 آذار/مارس، أقام المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري معتكفا للمســـاعدة على تكوين رؤية ونهج مشتركين للعملية الانتقالية، وكذلك لتحديد التحديات والفرص. واتفق فريق السياسات الاستراتيجية، المؤلف من رؤســـاء وكالات الأمم المتحدة وصـــناديقها وبرامجها وقيادة المكتب على اســـتراتيجية وطرائق مشـــتركة للمضـــي قدما بالعملية الانتقالية. وفي الوقت نفســـه، واصـــل فريق العمل المتكامل المعني بالفترة الانتقالية الاضطلاع بجهوده فيما يتصل بالأنشطة الانتقالية، وهو ما تضمّن صياغة الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، وخطة الخفض التدريجي، ونقل المســؤولية عن المهام المتبقية الصــادر بها تكليف وأولويات بناء السلام، وإعداد المشاريع ذات الصلة الممولة من صندوق بناء السلام.

78 - وواصل فريق إدارة البرامج، الذي أنشئ في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2019، تحت قيادة نائب ممثلتي الخاصـة والمنسق المقيم، تعزيز التخطيط والتنسيق المتكاملين لأنشطة الأمم المتحدة من أجل وضـع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة للفترة 2021-2025، الذي سـيُقدّم من خلاله الدعم لأولويات بناء السلام المتبقية بعد عملية الخفض التدريجي للمكتب.

79 - وواصــــل المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل تعزيز تعاونهما في الاضطلاع بجهود مشتركة على صعيد المساعي الحميدة دعما لخطة الإصلاح. وبالتعاون مع الجماعة الاقتصــــادية، أطلقا أيضــــا آلية ثلاثية متكاملة للتعاون والتنســـيق لدعم العملية الانتقالية للمكتب في 3 حزيران/يونيه لزيادة التنسيق وكفالة انتقال أولويات بناء السلام بسلاسة من البعثة إلى أصحاب المصلحة الآخرين. وســـتجتمع الآلية شـــهريا على المســـتويين التقني والقيادي حتى كانون الأول/ديســـمبر. وفي 23 حزيران/يونيه، عقد رئيس مفوضـــية الجماعة الاقتصـــادية وممثلتي الخاصـــة لغينيا - بيســـاو وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أول اجتماع ثلاثي لهم، واتفقوا على تكثيف الإجراءات المشتركة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى حل الأزمة السياسية وكفالة عملية انتقالية سلسة لوجود الأمم المتحدة.

باء - الإعلام

80 - أنتج المكتب خمســـة برامج إذاعية بُثّت على موجات 28 محطة إذاعية محلية للتوعية بمســـائل السلام والمصالحة، وولاية البعثة، وتدابير الوقاية من كوفيد-19. ووصلت هذه البرامج إلى جمهور يزيد عن

000 100 شخص. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصدار ثماني نشرات صحفية عن الأنشطة السياسية والأنشطة المتصلة بالولاية، بما في ذلك المرحلة الانتقالية لوجود الأمم المتحدة.

81 - ومن خلال التمويل المقدم من صندوق بناء السلام، دعم المكتب مجموعة شبابية لإنشاء فريق لتدقيق الوقائع ليعنى بتحديد مصادر الأخبار الزائفة عن كوفيد-19 والتحقّق من دقة الأخبار، حيث تؤدي هذه الأخبار الزائفة إلى إعاقة استجابة البلد، وتزيد من حالة انعدام الثقة، وقد تفضي إلى اضطرابات اجتماعية. ودعمت البعثة أيضا فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاتصالات لتنفيذ خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة كوفيد-19، وهو ما اشتمل على تدريب 34 صحفياً من بينهم 14 صحفية.

82 - وبالمثل، قام المكتب، بتمويل من صندوق بناء السلام، بتقديم الدعم إلى نقابة الصحفيين من خلال مساعدة الصحفيين في مساراتهم المهنية، كما دعم نشر أعمال تسعة من صحفيي التحقيقات بشأن مواضيع شتى. وتماشيا مع الخطة الانتقالية، تواصل وحدة الإعلام التابعة للمكتب جهودها الرامية إلى إعداد تقرير عن الإرث الذي ستتركه البعثة.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

83 - ظلت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة مستقرة بصفة عامة. وفي حين وقع بعض الحوادث المرورية الطفيفة، كان أهم الحوادث التي وقعت عملية سطو على مكان إقامة موظف دولي، مما أسفر عن سرقة ممتلكات شخصية وأصول تابعة للأمم المتحدة. غير أنه تم توجيه تهديدات عبر وسائط التواصل الاجتماعي ضد موظفي المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين كانوا يقومون بدور في رصد حالة حقوق الإنسان بالنسبة لوزيرة العدل في الحكومة التي كان يرأسها أريستيدس غوميز وفي الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان الخاصة بها.

84 - ولضمان استمرارية الأعمال أثناء الجائحة، طبّق نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تدابير لمواصلة أنشطة الأمم المتحدة الحرجة الصادر بها تكليف، وأجرى تقييماً للمخاطر، ووضع تدابير للتخفيف من حدّتها. وصدرت رسائل أمنية منتظمة موجّهة لعموم الموظفين لإبلاغهم بالحالة الأمنية وبالتدابير الأمنية الوطنية المتعلقة بحالة الطوارئ وحظر التجول.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

85 - في سياق الأزمة السياسية والمؤسسية التي طال أمدها، والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، أُقرُّ بجهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويدعمها الشركاء الدوليون، بما في ذلك المجموعة الخماسية، والتي أتاحت التوصل إلى حل سياسي للمساعدة على تحقيق استقرار الوضع. ولا يزال انعدام الثقة المتجذّر في البلد يتسبّب في تفاقم الانقسامات بين الأطراف السياسية الفاعلة، وهو ما يستلزم اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بدعم من المجتمع الدولي، لمواصلة تعزيز استقرار نظام الحكم الهش، وضمان تأدية مؤسسات الدولة لوظائفها بفعالية، والتصدي للتحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الملحة الأخرى.

86 - وقد أحطتُ علما بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ 22 نيسان/أبريل الذي اعترفت فيه بفوز السيد إمبالو في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية التي جرت في 29 كانون الأول/

ديسمبر 2019. وأشيرُ إلى بدء دورة الانعقاد العادية للجمعية الوطنية الشعبية في 29 حزيران/يونيه، حيث وافقت الجمعية على برنامج الحكومة التي يرأسها نابيام. وأحثُّ جميع الأحزاب السياسية على الدخول في حوار جدّي شامل للجميع للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة. وأشدّدُ على الحاجة الملحة إلى إقامة منظومة حكم تشاركية شاملة للجميع تحقق الاستقرار وتولّد زخما للإصلاحات المؤسسية. ولا تزال خطة الإصلاح تمثل متطلبا حرجا لاستقرار غينيا - بيساو. وكذلك أحثُّ الرئيس والحكومة وأعضاء البرلمان وجميع الجهات السياسية صاحبة المصلحة على العمل بطريقة تعاونية من أجل تفعيل الإصلاحات الحرجة المتوخاة في خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية، وفي اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار. وينبغي أن يكون تركيز الجهود المجدَّدة منصبّ على تنفيذ خطة الإصلاح تماشيا مع قرار الجماعة الاقتصادية المؤرخ 22 نيسان/أبريل الذي شدّد على ضرورة التعجيل بإجراء المراجعة الدستورية.

87 - وأحثُّ المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة الإصلاح. وأشجّعُ أيضا المجتمع الدولي على المساعدة على توليد زخم جديد لإقامة تعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين يشمل الجميع، مع البناء على ما استُهل بالفعل من عمل، ومع التركيز بوجه خاص على المراجعة الدستورية، وعلى قانون الانتخابات، والإدارة العامة وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية. وفي هذا الصدد، أرحّبُ باقتراح ممثلتي الخاصة إنشاء منبر رفيع المستوى يضم أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمرافقة خطة الإصلاح. ومن المتوخى أن يساعد هذا المنبر، عند إنشائه، على بناء توافق في الآراء فيما بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، وأن يساعد على تنسيق الدعم من أجل الدفع قدما بالإصلاحات الحرجة.

88 - وإن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترام سيادة القانون من الأمور الأساسية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي. وأحثُّ بشدة قوات الدفاع والأمن على الامتناع عن أي تدخل في العملية السياسية، فهذا يمثل خطرا ينذر بتقويض السلام والاستقرار. وأدعو سلطات الدولة إلى كفالة مساءلة من يقومون بأعمال الترهيب، بما في ذلك تهديد حياة الأشخاص، وخطاب الكراهية، والتحريض على العنف. وأشجع أيضا جميع أصحاب المصلحة على المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولا سيما بالنسبة للمرأة ومن يُنظر إليهم كممثلين للمعارضة، وعلى الامتناع عن القيام بأعمال قد تزيد من حالة انعدام الثقة أو الخوف أو الكراهية في صفوف الشعب. وفي إطار العملية الانتقالية للأمم المتحدة، يظل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، في إطار من الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، يشكل أولوية حاسمة في مجال بناء السلام.

89 - ويبدو أن البيئة السياسية، مقترنة بحالة الطوارئ التي طال أمدها، توفر لشبكات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بيئة مؤاتية لإعادة تجميع صفوفها واستئناف عملياتها. وربما كان لظروف عزل واستبدال رؤساء مؤسسات الأمن الوطني، وكذلك ضباط الأمن في المطارات والمراكز الحدودية، أثر سلبي على فعالية أداء هذه المؤسسات. ومن الأهمية بمكان أن تُظهر السلطات الوطنية بسرعة التزامها بمكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك من خلال دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الاستراتيجية الوطنية التي تم التصديق عليها في كانون الأول/ديسمبر 2019. وأشجّعُ المجتمع الدولي أيضا على مواصلة دعم البلد في التصدي لآفتي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل القيام بأعمال الرصد والإبلاغ بخصوص تأثير الديناميات السياسية الجديدة والجائحة على

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وذلك بهدف المساعدة على منع الضالعين في الاتجار من استغلال الوضع الراهن.

90 - وقد تضرّرت غينيا - بيساو بشكل خاص من جائحة كوفيد-19 في ظل الحالة السيئة لبنيتها التحتية الصحية وأجهزة أدارتها العامة. وإنني أقدّر الدعم السخي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، والجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة للتخفيف من حدة التداعيات الصحية والاجتماعية - الاقتصادية. وأناشد المجتمع الدولي كذلك أن يقدم دعما إضافيا للمساعدة في بناء القدرات الوطنية في مجال الإدارة العامة. وسيكون للتدخلات المحددة الوجهة في مجالات رئيسية من قبيل الخدمات الأساسية والانتعاش الاقتصادي دور بالغ الأهمية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية المتنامية.

91 - وعلى الرغم من التحديات السياسية، أُحرز تقدم على صعيد الخفض التدريجي للمكتب والعمل على إغلاقه بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك تحديد أولويات بناء السلام التي سيستمر العمل على تحقيقها بواسطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري على وجه الخصوص. ولمواصلة تعزيز التخطيط المتكامل للمرحلة الانتقالية، على المكتب المتكامل أن يعجّل بإنجاز الحصر الشامل للقدرات، الذي يمثل متطلبا حيويا لوضع استراتيجية تعبئة الموارد في صيغتها النهائية، ومن ثم تعبئة الموارد الكافية تجنّباً للاقتراب من شفا الهاوية المالية.

92 - وسيواصل المكتب تنفيذ خطته للخفض التدريجي بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع الحرص في الوقت ذاته على الحفاظ على مرونته وقدرته على التكيف مع معطيات الواقع التشغيلي الآخذة في التغير نتيجة لجائحة كوفيد-19. وسيكفل المكتب أيضا أن يجري الخفض التدريجي والإغلاق والتصفية مع إيلاء الاعتبار الكامل للبيئة الطبيعية. وعلاوة على ذلك، ستعمل البعثة مع الحكومة الجديدة على ضمان أن تحظى العملية الانتقالية وما تنطوي عليه من محطات إنجاز بالتأييد والملكية الوطنيين.

93 - وأود أن أثني على قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما رئيس النيجر، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، وجميع الجهات الدولية الشريكة على ما بذلته من جهود دؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار الطويلي الأجل في غينيا - بيساو. فالمشاركة الدولية المستمرة ستظل أمرا بالغ الأهمية لبناء السلام وتنفيذ الإصلاحات في أعقاب خروج المكتب. وفي هذا الصدد، أرحب بالآلية الثلاثية المتكاملة للتعاون والتنسيق التي تتشارك فيها الجماعة الاقتصادية والمكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لدعم العملية السياسية والعملية الانتقالية للأمم المتحدة. وأشيد أيضا بالمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين لالتزامها منذ فترة طويلة بالسلام والاستقرار.

94 - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للشركاء الإقليميين والدوليين في غينيا - بيساو لتعاونهم المستمر مع البعثة. وأعرب أيضا عن خالص تقديري لموظفي المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، العاملين تحت قيادة ممثلتي الخاصة، على تفانيهم وما يضطلعون به من عمل مضن. وأثني على التعاون الوثيق المستمر بين المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن العمليتين السياسية والانتقالية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان عملية انتقالية سلسة لوجود الأمم المتحدة.